j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019)

Mohammad Ghazi Nussaif[1], Mohammed Salih Turki Nafil AL Quraishi[2]

College of Administration and Economics, Uruk University, Baghdad, Iraq.

mohammedGhazi@uruk.edu.iq ·

Abstract This study investigates the relationship between financial crimes and economic – social sustainable development in developing countries and Iraq is one of these countries. The main objective of this study to explore and explain the above relationship. The economic analysis of current study points out of the existence of link between the variables that form that relationship. The main hypothesis of this study is that the financial crimes have important impacts on the achievement of sustainable economic – social developments goals. This study indicates some conclusions and recommendations to the policies financial crimes.

Crossref 10.36371/port.2022.2.4

Keywords: *Financial Crimes; Corruption Perception Index; Financial Corruption; Sustainable Development.*

الجرائم الاقتصادية والمالية والتنمية المستدامة في البلدان النامية مع إشارة الى العراق للمدة (2005-2019)

محمد غازي نصيف & محمد صالح تركي القريشي

قسم العلوم المالية والمصرفية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة اوروك الاهلية. بغداد، العراق .

الخلاصة:

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين الجرائم المالية والتنمية لاقتصادية – الاجتماعية المستدامة في الدول النامية والعراق واحدا من تلك الدول. ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو لاستكشاف وتوضيح العلاقة المذكورة أنفا. ان التحليل الاقتصادي للدراسة الحالية اشرت الى وجود رابطة بين المتغيرات التي تشكل هذه العلاقة. ان الفرضية الاساسية لهذه الدراسة هي:" ان الجرائم المالية لها تأثيرات مهمة على انجاز اهداف التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة. تؤشر هذه الدراسة بعض الاستنتاجات والتوصيات من اجل وضع سياسات ضد الجرائم المالية.

الكلمات الدالة: *: الجرائم المالية؛ مؤشر مدركات الفساد؛ الفساد المالي؛ التنمية المستدامة.*

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

المقدمة

ان الجرائم الاقتصادية والمالية ليست ظاهرة جديدة ولكن الجديد فيها هو تصاعدها وزيادة تأثيراتها في الاقتصادات الوطنية وكونها قد اصبحت من الاسباب الرئيسية في اعاقة التقدم الاقتصادي في الاول والبلدان النامية في العصر الحديث. فالجرائم المالية والفساد المالي قد ولدت منذ ولادة مؤسسات الحكومة.

يمكن ان نجد هذه الجرائم المالية والفساد في القطاع العام، وأيضا في القطاع الخاص. وغالبا ما تأتي الجرائم المالية والفساد المالي بسبب الاستعمال السيئ للوظيفة العامة من اجل الحصول على منافع شخصية ولأغراض هذه الدراسة فان التحليل سيكون على المستوى الكلي (قطاع عام).

ان الجرائم الاقتصادية عبر الاربعين سنة الماضية قد اصبحت وعلى نحو متزايد من الاهتمامات الرئيسية للحكومات عبر العالم. وينشأ هذا الاهتمام من انواع مختلفة من القضايا وذلك لان تأثير الجرائم المالية يختلف في حالات مختلفة، وهنا ثمة اعتقاد وعلى نحو واسع ان الجريمة المالية التي تأتي نتيجة الحفز اقتصاديا في مجتمعات عدة هي في الحقيقة تهديد مهم جدا وكبير للتنمية المستدامة للاقتصادات النامية وكذلك فأن الجريمة المالية تزعزع استقراريه تلك الاقتصادات.

من الممكن للجرائم المالية ان تأتي من نشاطات تولد ثروة ولكنها غير شرعية للأشخاص الذين يقومون او يقدمون على تلك النشاطات مثل استغلال معلومات داخلية او اكتساب ملكية شخص اخر والحصول على المنافع منها. ويمكن ان تأتي الجرائم المالية عبر نشاطات لا تتضمن اخذ منافع بوسائل غير شرعية او غير شريفة ولكنها تتضمن حماية منفعة قد حصلت اصلا لتسهيل اخذ مثل تلك الفائدة ان مثل هذا السلوك يكون عندما يحاول بعض الافراد غسل المحصولات من السلوك الاجرامي لمجرم اخر من اجل استيفاء شرعية زائفة على تلك المبالغ المسروقة اي وضع تلك الاموال بعيدا عن سلطة القانون. ومن الضرورة جدا ان نذكر ما هي الانواع الرئيسية من الجرائم المالية التي تمارس في واقع الدول وخاصة في واقع الدول النامية، وهي كما يأتي:

1) الاختلاس.
2) الرشوة والفساد المالي.
3) الجريمة الالكترونية.
4) الاستعمال السيْ للسوق والتعامل من الداخل.
5) غسيل الاموال (النقود).
6) أمن المعلومات.
7) تمويل الارهاب.

ومن الجدير بالذكر ان المنظمات الارهابية تحتاج الى الدعم المالي من اجل انجاز اهدافها وهذا يتطلب ان تكون قادرة على نحو أفضل في تحقيق اهدافها لابد ان يكون لها بنية ارتكازية مالية فعالة تدخل ضمن متطلبات الشروع في الجريمة المالية.

وهكذا يمكننا القول ان القطاع المالي معرضا لخطر الجرائم المالية وذلك يعود الى تعقيد الخدمات المالية في غالب الاوقات فان التحقيق من الجرائم المالية وضمها ضمن ذلك القطاع يولد تحديا أدائيا في الغالب ولذلك فأن التهديدات هي محلية ودولية وان المحتالين الداخليين والخارجيين يعملون مع بعض لارتكاب جرائم الاحتيال المالي.

تعد الجرائم المالية افعالا غير قانونية ولا تتلأم مع تقاليد المجتمعات ومعتقداتهم لذلك فان الناس يرفضون هذه الافعال الاجرامية، ويحاربونها لأنها تسبب حالة عدم استقرار في المجتمع. تستعمل الجريمة المنظمة العنف السياسي للتأثير في السياسات (politics)في كل دول العالم [1]، وتشكل الجريمة المنظمة عائق مهم جدا في الاستثمار ونشاطات الاعمال [2].

ان شركات الاعمال تدعم سياسات تخدم زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاجية [3].

ان الجرائم المالية وجرائم العنف تؤثر في رفاهية الناس مثل انخفاض في نوعية الحياة ومن ضمنها الزيادة في الانفاق الحكومي والقطاع الخاص لمنع افعال العنف والاجرام ومن

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

التأثيرات الاخرى المهمة والتي من المحتمل ان تقود الى الاضرار بالنمو الاقتصادي وتخفيض الانتاجية وتمنع التخطيط [4].

تعد الجريمة المالية مشكلة عالمية لها تأثيرات سلبية على وظيفة واستقراريه المجتمع وقد أصبح منع الجرائم يمثل اهتماما كبير من قبل السياسة العامة في كل دول العالم بسبب ما تحمله هذه الجرائم من مضامين وتكلفة اقتصادية – اجتماعية [5].

ان الجريمة غالبا ما تحصل في الدول النامية وذلك بسبب المعدل المنخفض لتعليم الناس، وانخفاض مستوى الرفاهية لهم وهذا من اهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ترتفع الجريمة وعلى نحو اساس بسبب الخاصية البشرية للذين يرتكبون الجريمة وبسبب الفقر وقلة فرص العمل (البطالة) وبقية العناصر التي تفتح الفرص للجرائم مثل النقص في الخدمات الامنية وحالة الطرق وكثافة السكان ومستوى التعليم للسكان والضعف في المحاكم والمؤسسات القضائية، ومن ناحية اخرى فأن الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية مهمه لها تأثر في حياتنا اليومية على نحو مباشر او غير مباشر [6].

ثمة عدد من القضايا الاجرامية حصلت في المدن على مستوى العالم تخص كلا المستويات العالية والمتوسطة من المجتمع. اذ ان ضحايا الجرائم هي ليست فقط من الناس ذوي الدخل العالي ولكن أيضا تشمل ناس من ذوي الدخل المتوسط والدخل المنخفض.

مشكلة البحث

انتشرت في العصر الحديث ثلاثة ظواهر هي البطالة (Unemployment)والفقر (poverty)والجريمة .(crime) وهذه الظواهر جاءت نتيجة للتطورات المختلفة لأوضاع المجتمعات على مستوى العالم [7].

ثمة علاقة بين البطالة والفقر والجريمة وبالنتيجة فان الجريمة تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة في البلد (العراق). فالبطالة تؤثر في الدخل الذي يحصل علية الناس وعلى نحو مهم جدا. وفي المحصلة فان البطالة تسبب الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين. وهذا يؤدي الى ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجعا في التعليم. ان كل هذه التأثيرات تعيق وتضعف التوجه من قبل الاقتصاد العراقي باتجاه تحقيق خطوات قوية على طريق التنمية المستدامة في العراق.

ان تأثيرات البطالة تتجاوز التأثيرات الاقتصادية وتصل الى التأثيرات الاجتماعية. اذ ان ما يترتب على البطالة من تأثيرات في المجال الاجتماعي وليس فقط الجانب المادي فهي تؤثر في الصحة والعلاقات الاجتماعية كما ان الزيادة في البطالة تؤثر في نمو معدلات الجريمة.

وهكذا فأن نشاطات الجرائم الاقتصادية والمالية تقوض النشاطات الاقتصادية الشرعية او القانونية ولا تشجع الاستثمار. وهذه الجرائم تؤدي الى تهديد طويل المدى للتنمية الاقتصادية-الاجتماعية المستدامة، وكلك هي تهديد للسلم والديمقراطية في البلد، ومن ناحية اخرى فأن الجرائم الاقتصادية والمالية تؤدي الى ان الاسواق المالية لا يمكن ان تزدهر في الدول التي تحصل فيها نشاطات اقتصادية ومالية غير شرعية، او غير قانونية وغير مقبولة اجتماعيا.

كما ان النشاطات الاقتصادية، والمالية غير الشرعية يمكن ان تسبب الضرر للاقتصاد الوطني مما يقود الى تفويض شرعية الحكومات. ولهذا فان العمل على محاربة ومواجهة هذه الجرائم وعلى نحو حاسم مهم جدا لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة.

ان الاضرار المحتملة التي تنتجها الجرائم الاقتصادية والمالية قد اصبحت وعلى نحو متزايد واضحة في العصر الحديث مع سلسلة من الحالات في الدول المتقدمة وهذا المسار قد أضر على نحو كبير وقاسي بمصداقية عدد من الشركات والمؤسسات المالية، وهذا الوضع نتج عنه خسارة كبيرة في فرص العمل، واضرار خطيرة لكل المستثمرين (مؤسسات، وافراد). وهذه تشكل مشكلة خطيرة وكبيرة مما يتطلب استعمال اليات مختلفة تمنع حصول هذه الجرائم الاقتصادية والمالية. ان الدول النامية والعراق واحدة منها لها ظروف خاصة وذلك يمكن ان يكون بسبب ضعف مؤسساتها وهذا الوضع يبدو تأثيره في المدى

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

الطويل على تكاليف الجريمة الاقتصادية والمالية في التنمية المستدامة.

بحيث يكون ذلك التأثير اعلى وأشد على نحو مهم جدا وكبير. وفي الحقيقة ثمة عددا من الدول النامية هي معرضه لخطر الجرائم الاقتصادية والمالية واهمها ضعف قدرة الحكومات على مواجهة تلك الجرائم التي بعضها مخفية، او غير واضحة اذ ان تلك الجرائم تسبب خسائر مالية وهي تشمل مدى واسع من النشاطات غير الشرعية او غير القانونية ومن اهم تلك الجرائم هي جرائم الاستعمال السيء للموقف الاقتصادي في الشركات متعددة القومية والاستعمال السيء للحكومة او المنظمات الدولية. استنادا الى منظمة الامم المتحدة في مؤتمراتها فأن الجرائم المالية والفساد المالي تؤثر في كل فرد ويمكن ان تقود الى ما يأتي من التأثيرات [8].

a) ضعف المؤسسات وانعدام العدالة. فهي تقود الى اوضاع فيها انحرافات عن الكفاءة في جوانب كثيرة في الدول.

b) ضعف او انعدام الامن. انها تشكل تهديدا للمن وفقدان الثقة فيه وهذا يتجسد في ضعف الهياكل الامنية.

c) تراجع الرخاء في الاقتصاد الوطني. اذ ان الجرائم المالية تخنق النمو الاقتصادي والابداع والتنمية المستدامة.

d) تراجع احترام الحقوق. ان الجرائم المالية والفساد المالي تفوض الديمقراطية والحكومة والحقوق البشرية عبر اصناف المؤسسات الحكومية التي هي الاساس لبناء المجتمعات العادلة والمساواة مع منفذ على العدالة للجميع.

e) انكار ورفض الخدمات الاساسية. اذ ان الجرائم المالية والفساد المالي يحرف الاموال المخصصة للخدمات الاساسية مثل العناية الصحية والتعليم والماء الصافي والمجاري والسكن عن المجالات المخصصة لها. ان هذه الجرائم المالية والفساد المالي تعبر عن العائق الرئيس لقدرة وقابلية الحكومة لتحقيق الحاجات الاساسية (Basic Needs) لمواطنيها.

f) تراجع الاستخدام. اذ ان الجرائم المالية والفساد المالي تعمل على تقليص فرص العمل (الاستخدام) فعندما تكون قرارات الاستخدام لا تضع بالاستناد الى العدالة فأن ميزة وعدالة فرص المواطنين يتم نكرانها.

g) ان الجرائم المالية والفساد المال تشكل تهديدا للموارد الناضبة للكرة الارضية.

ان اجندة الامم المتحدة لتحقيق 17 هدفا للتنمية المستدامة في عام (2010) قد اوضحت على نحو جلي سلطة القانون، والتنمية لهما تداخل مهم جدا وهما يدعم متشارك والترويج لمجتمعات مسالمة وشاملة للتنمية المستدامة ومنفذ على العدالة للجميع وكذلك فأنه فعال ومعتمد علية ومؤسسات شاملة ضرورية لإنجاز وتحقيق اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[9] .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في التعرف على ماهية هذه الجرائم، وابعاد تأثيرها في المجتمع وفي الاقتصاد الوطني.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1) دراسة العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمالية من جهة والاقتصاد الوطني من جهة اخرى. ومحاولة متابعة تأثيرات تلك الجرائم على المجتمع.

2) يروم البحث الى القاء الضوء على الجرائم الاقتصادية والمالية من حيث طبيعتها واليات تأثيرها في الاقتصاد الوطني، والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة.

3) يحاول بيان الدور الاساسي المطلوب من الحكومة ان تقوم به في مواجهة هذا النوع من الجرائم التي باتت ترهق الدولة والمجتمع وتسبب مشاكل استراتيجية على صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي.

4) يحاول البحث دراسة الابعاد الدولية لهذه الجرائم ومتابعه تأثيراتها العابرة للحدود، والتأثيرات المحدودة عبر اليات الجريمة المنظمة.

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

فرضية البحث:

يحاول هذا البحث دراسة فرضيه البحث التي تتعلق بدور هذه الجرائم الاقتصادية والمالية في عرقلة التقدم والتطور الاقتصادي في البلدان النامية وهي تسعى باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في البلدان النامية، وايجاد نقلة نوعية في مستوى توعية الحياة لمجتمعات تلك الدول. تنص فرضية البحث على ما يأتي:

" تؤثر الجرائم الاقتصادية والمالية على تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة في الدول النامية عبر توليد البطالة والفقر والتدهور والنقص في التعليم في تلك الدول "

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث: الاقتصاد العراقي ميدان البحث.

الحدود الزمانية للبحث: شمل البحث المدة (2005-2019).

منهجية البحث:

بغيــة تحقيق اهداف البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي.

ثانيا / الإطار النظري، والدراسات السابقة:

ان الجرائم الاقتصادية والمالية تتألف من مدى واسع من النشاطات تبدأ من النصب والاحتيال والتزوير الى التلاعب بالأسواق المالية او جرائم غسيل الاموال. بمعني انها تتضمن مدى من النشاطات غير الشرعية او غير قانونية ومن ضمنها الفساد المالي (Financial Corruption)وعلى الرغم من هذا التعرف من النوع من الجرائم فأن القائمة لا تزال طويلة [10].

يشكل الفساد المالي بوصفه من اهم الجرائم المالية تهديدا مهما جدا لكل دول العالم. انه يقوض المؤسسات الديمقراطية ويساهم عدم الاستقرار الحكومي ويعمل على تأكل الثقة في النظام السياسي والاقتصادي. وهكذا فأن الفساد المالي يهدد الاقتصاد الوطني عبر تقويض المنافسة العادلة والتأثير السلبي في الاستثمار والعلاقات الاقتصادية.

ان تأثيرات الفساد المالي على نحو غير متساوي نسبيا يضر مجموعات عبر منع الشمول الاجتماعي ودعم عدم المساواة في توزيع الدخل ومنع التقدم الاقتصادي في المجتمع [11].

من الجدير بالذكر ان الفساد المالي بوصفه من الجرائم المالية المهمة يمكن تقسيم مقرراته الى نوعيين [12]:

I. المقررات الاقتصادية (Economic determinations)وهذه المقررات تشمل الحرية الاقتصادية، والعولمة، ومستوى التعليم، وتوزيع الدخل في البلد.

II. المقررات غير الاقتصادية (Noneconomic determinant) مثل حرية الصحافة والديمقراطية وغيرها.

ثمة أربع مجموعات من الناس من الذين يرتكبون الانواع المختلفة من الجرائم المالية، وكالاتي:

أ- مجموعه المجرمين المنظمين (Organized Criminals) وهذه المجموعة تشمل المجموعات الارهابية وهم يركزون على الاختلاسات على نحو متزايد من اجل تمويل عملياتهم.

ب- الرؤوس الفاسدة في الحكومة: وهؤلاء ربما يستعملون مناصبهم وقوتهم او سلطتم لاصطناع الغطاءات لسرقة المال العام.

ت- وعلى نحو متزيد فأن المحتال الخارجي (External Fraudster) يتواطأ مع أحد المستخدمين لإنجاز سرقة المال العام وبنتائج أفضل وبسهولة.

ث- وأخيرا مجرما واحدا (Individual Criminal) يكون ناجحا او مجموعه منتهزي الفرصة (محتالين عن طريق تصيد الفرصة).

وعموما ثمة اعتقاد ان المنظمة الارهابية تحصل على الاموال (Funds) بوساطة الوسائل الاتية:

a) مصادر مشروعة مثل الاستعمال السيء للأعمال الخيرية (charities)او الاعمال المشروعة (legitimate Business)

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

b) التمويل الذاتي (self-financing) وذلك عبر اعضائها او المتعاطفين معها.

c) النشاط الاجرامي (criminal activity)

d) داعمين ام ممولين حكوميون (state sponsors)

e) نشاطات الحكومة الفاشلة (Activities of failed states)

غالبا ما يسيطر الارهابيون على اموال (Funds)من مصادر متنوعة حول العالم، ويستعملون اساليب تكنولوجية معقدة على نحو متزايد لتحريك هذه الاموال بين دور القضاء والتشريفات وحتى يديرون تحويلاتهم فانهم يعتمدون على خدمات المهنيين مثل المصرفيين، والمحاسبين، والمحامون، والاستفادة من مدى واسع من الفائدة من منتوجات الخدمة المالية.

ان انخفاضاً في الفترات الزمنية التي تحصل، او المدة الزمنية التي تحصل الجريمة تلو الاخرى فيها تبين ان الكثافة الاجرامية (intensity of crime) تزداد. اذ يشير أحد الباحثين ان العنصر الاساس الذي يهيمن على اسباب الجريمة هو الحوافز الاقتصادية ((Economic Motives، وان بعض المتغيرات تتعلق بالاقتصاد مثل البطالة (Unemployment)، والدخل الشخصي (personal income)، وقد ثبت انها عناصر مهمه جدا تؤثر في معدل الجريمة في الولايات المتحدة الامريكية [13]، وذلك استنادا الى بيكر، ان تحليل الجريمة مع المدخل الاقتصادي يستعمل الافتراض ان الفرد يصنع قرارا مناسبا على فكره العقلاني (Rational Thought) دون الاخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كان ذلك صحيحا او خاطئًا. فالفرد يعتمد فقط على الربح والخسارة التي تحصل من صناعه قراره. ان ارتكاب جريمة هو قرار عقلاني يتأسس على المنفعة العظمى (maximum utility) للفرد الذي صنع ذلك القرار [14]. ان محدوديات الناس في الحصول على التعليم تسبب صعوبة الحصول على فرص العمل في دراسة لـ Becsl Zscolt [15] وجدت علاقة موجبة بين البطالة والجرائم. واستنادا الى Lochner Lance [16] ان مستوى التعليم يؤثر على نحو سالب ومهم احصائيا على معدل الجريمة (Crime rate).

اهتمت كل دول العالم بالجرائم المالية من اجل التعرف على ماهية هذه الجرائم وابعاد تأثيرها في المجتمع وفي الاقتصاد الوطني وما هي اليات حصول هذه الجرائم وماهي اسباب وقوعها في مختلف الدول.

ومن اجل الاجابة على هذه الاسئلة ذات الاهمية البالغة ثمة حاجة ملحة للبحث عن تأطير نضري يؤسس لفهم هذه الجرائم واليات حصولها واسبابها ليتسنى للسياسات العامة ان تكون فعالة في مجال مواجهتها، ومحاربتها، والتخلص من تأثيراتها السلبية، والسبب في هذا المطلب؛ هو ان النظرية اداة علمية مبنية على فلسفة ومنطق تساعدنا في توضيح هذه الظاهرة ومداخلاتها لتعطينا رؤية واضحة لها، والمتغيرات التي تشكلها وتكون فاعلة فيها.

❖ **في سياق نظريات الجريمة المالية ثمة ثلاث فئات من نظريات الجريمة المالية** [17]:

I. *النظريات السلوكية (Behavioral theories)*

ان الافراد المستخدمين من قبل منظمات شرعية ربما يرتكبون معظم هذه الجرائم المالية. أي ان افراداً او مجموعات يرتكبون هذه الجرائم لأغراضهم الخاصة او تكوين ثروة لهم (اغناء أنفسهم) وليس لإغناء المنظمات التي يعملون فيها على الرغم من الاخلاص المفترض الذي يتعاملون به مع المنظمات فان النخب من هؤلاء يرتكبون الجريمة المالية، وهنا ثمة نقاط مهمة في ارتكاب هذه الجرائم السلوكية:

أ- نظرية تفاضلية العلاقة (Differential association theory)، وربما تسمى نظرية التعليم الاجتماعي (a social learning theory)، وهذه النظرية تقترح ان شخصا له علاقة بأفراد اخريين لهم عرف سلبي او تقاليد منحرفة ومعايير منحرفة فيتعلم منهم القيم المنحرفة والسلوك الاجرامي المنحرف الذي يجعله يرتكب الجرائم المالية.

ب- نظرية السيطرة على الذات (self-control Theory) تقترح هذه النظرية ان الناس الذين يرتكبون الجرائم يمتلكون سيطرة ضعيفة على أنفسهم.

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

ت- نظرية الترابط الاجتماعي (social Bonding Theory) وهذه جرائم يمكن ان تحفز افراد في المجتمع بسبب وجود روابط اجتماعية يعيشها الافراد في المجتمع الذي يحتوي على الانتماء والالتزام والتورط ربما تقود الى خداع النخبة بالاعتماد على قوة الروابط المشكلة او المكونة بين الافراد السيئون في الشركات والمنظمات الكبرى.

ث- نظرية التبادل (Exchange Theory)تقترح هذه النظرية ان الفاعلين عند المستوى الجزئي هم داخلين تبادلات اقتصادية حيث ربما تحصل جريمة باقات بيضاء بوصفها نتيجة الجاذبية والمنافسة والاختلاف والتكامل والمعارضة.

ج- نظرية سيطرة التوازن ((control Balance theories، وهذه النظرية تقيس ما يؤمل او المؤمل (potential) من الافراد لارتكاب جرائم مالية في الشركات.

II. ***النظريات التنظيمية (Organizational Theories)***

غالبا ما تحصل الجريمة المالية بوصفها جزءا من الجريمة المنظمة (organized crime)، وتقليدياً فأن منظمة اجرامية تعد بوصفها شركة احتكارية (Monopolistic Firm)، ونظرية الاحتكار مستعملة لتحليل الجريمة المنظمة على نحو مهمين. ان النموذج الاحتكاري يتضمن تضمين ان المجرمين المحتملين ليس لديهم اختيار اخر، ولكن هم مجبرون للارتباط بالمنظمة الاجرامية إذا قرروا ارتكاب جريمة. ان بعض المنظرين يعتقدون ان الجريمة يمكن تقليلها عبر الردع (Deterrence)ان هدف الردع هو منع الجريمة وهذا يتأسس على افتراض ان المجرمين، او المجرمين المحتملين سوف يفكرون ملياً قبل ارتكابهم جريمة فيها احتمالية ان يتم مسكهم، او يخافون من العقوبة القاسية. وبالتأسيس على هذا الاعتقاد فأن نظرية الردع العامة ترى ان الجريمة يمكن ان تمنع عبر تهديد العقوبة بينما نظرية الردع الخاص ترى ان العقوبات للأفعال الاجرامية ينبغي ان تكون قاسية، ورادعة، اي ان المجرمين المحكومين بها سوف لن يكرروا افعالهم الاجرامية.

III. ***النظريات الادارية (Managerial Theories)***

ان نظرية الوكالة (Agency Theory)قد وسعت الادب الخاص بالمشاركة بالخطر لشمول مشكلة الوكالة التي تحصل عندما تكون أطراف متعاونة لديها اهداف مختلفة وتقسيم عمل. فالأطراف المتعاونة لديها وكالة والعلاقة تعرف بوصفها عقد في ظله فردا او أكثر من واحد يُدخل شخصا او فرداً اخر لإنجاز صناعة قرار الى الوكالة. ان نظرية الوكالة تصف في هذه النظرية قد تختلف التفصيلات الخاصة بالخطر بين الطرفيين.

ثالثا / تحليل متوسطات القيم لمتغيرات البحث للاقتصاد العراقيّ خلال المُدة (2005-2019):

بعد أن تطرق البحث عن الإطار النظري للجريمة، سنبحث هنا واقع الجريمة في العراق للمدة (2005-2019)، ومن خلال المتغيرات الاقتصادية الموضحة في الجدول (1). وعليه تعد معدلات الجرائم من أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأي بلد في العالم، وبخاصة في القرن الواحد والعشرين بعد التطور الكبير والمتسارع للتكنولوجيا، وفي المجالات كافة. ويعد العراق من البلدان التي تعاني من الجرائم الاقتصادية والمالية، وذلك بسبب ضعف القوانين والضعف المؤسسي على كل المستويات تقريبا، وقد تطرق لها المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية العالمية ديفيد نوسيوم حول ظاهرة الفساد في العراق اذ قال: (ان الفساد في العراق متفاقم اذ ترتفع مستويات الضعف ليس فقط لانعدام الامن بل للمعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات مثل السلطة القضائية والتشريعية؛ اذ كل هذا تعرض للضغط فتضرر به النظام الذي يعمل على منع الفساد) (www.alaswoq.net)، والعراق ومنذ ان تمت صياغة دستوره عام 2005، واعترف الدستور بكل من ديوان الرقابة لعام 1927، وهيئة النزاهة الذي أنشئ بقرار من سلطة التحالف المؤقتة عام 2004، الا ان الدستور لم يحدد كيفية عملهما، فضلا عن اغتيال العديد من موظفيهما، ولم يستفاد من تقاريرهما. وقد تصدر العراق المراتب العليا في مؤشرات الفساد العالمية، وخاصة في المؤشر العالمي لمدركات الفساد، وكما مبين في الجدول رقم (2).

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

الجدول (1) متغيرات البحث خلال المدة 2005-2019) بالعراق. المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مؤشرات مدركات الفساد: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl (عام 2011 تم حساب المؤشر من 10 وعليه تم تحويلها الى من 100)
- معدل الجرائم في العراق، انظر الاتي: https://cutt.us/YSPQR
- معدل البطالة-مديرية إحصاءات أحوال المعيشة/ الجهاز المركزي للإحصاء،2020 /العراق/ جدول (4-1) / ص41
- مستوى التعليم – معدل عدد الموجودين / احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2019/2020/ الجهاز المركزي للإحصاء /العراق/ جدول (1) / ص5
- احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2017/2018---- جدول (1) / ص7

السنوات	مؤشر مدركات الفساد	معدل الجرائم لكل (100000) نسمة من السكان	معدل نمو النفقات السنوي ٪	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP الحقيقي	معدل التضخم 100=2012	معدل البطالة	مستوى التعليم
2005	22	40.87	-2.19	-1.59	36.9	17.97	-8.5
2006	19	39.31	21.61	1.30	53.1	17.5	-3.4
2007	15	22.67	4.84	0.17	31	17.5	7.4
2008	13	18.56	71.15	5.04	12.6	15.34	7.5
م1	17.25	30.35	19.84	1.23	33.4	17.1	0.75
2009	15	54.56	-17.37	-0.21	8.5	14	9.1
2010	15	60.73	26.17	3.78	2.4	12	7.3
2011	18	76.33	12.30	4.96	5.6	11.1	4.1
2012	18	82.02	33.50	10.94	6	11.9	13.2
م2	16.5	68.40	13.65	4.87	5.63	12.25	8.43
2013	16	74.48	13.31	4.87	2.4	11.8	8.3
2014	16	53.33	-29.86	-2.31	-0.8	10.6	5.6
2015	16	70.42	-15.74	1.30	2.4	12.6	-19.6
م3	16	66.08	- 10.76	1.29	1.33	11.67	- 1.9
2016	17	65.49	-4.73	6.96	0.1	10.8	20.2
2017	18	67.79	12.56	-1.58	0.2	13.8	7.4
2018	18	78	-5.31	2.4	0.4	13.8	11.8
2019	20	91.82	56.29	1.76	-0.2	13.8	7
م4	18.25	75.78	14.70	2.39	0.13	13.05	11.6

الجدول (2) مؤشر مدركات الفساد. المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: مؤشر مدركات الفساد، انظر الموقع الالكتروني الاتي:

https://www.transparency.org/en/

السنوات	مؤشر مدركات الفساد	تغير المؤشر
2005	22	-
2006	19	3 ▼
2007	15	4 ▼
2008	13	2 ▼
2009	15	2 ▲
2010	15	0
2011	18	3 ▲
2012	18	0
2013	16	2 ▼
2014	16	0

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

0	16	2015
1 ▲	17	2016
1 ▲	18	2017
0	18	2018
2 ▲	20	2019

ولغرض بحث الموضوع وتحليله تم تقسيم المدة الزمنية للبحث على المدد الجزئية الآتية:

- **المدة الأولى (2005-2008) مدة ما بعد الاحتلال الأمريكي، والأزمة المالية العالمية.**
- **المدة الثانية (2009-2012) مدة التحسن بالوضع الأمني، وزيادة أسعار النفط عالميا.**
- **المدة الثالثة (2013-2015) مدة الصدمة المزدوجة (داعش، وانخفاض أسعار النفط).**
- **المدة الرابعة (2016-2019) مدة ما بعد داعش، وجائحة كورونا.**

المدة الأولى (2005-2008) مدة الاحتلال الأمريكي، وما بعده، والأزمة المالية العالمية.

يتضح من الجدول (1) ان هذه المدة شهدت تدني مؤشر مدركات الفساد (زيادة معدلات الفساد المالي والاداري) اذ الفارق بين عام 2005 و2008 (9 درجات) نزولا من 22 الى 13 على التوالي. وهذا يعكس متوسط معدل الجرائم الذي بلغ 30.35، وهذا كان مصحوبا بزيادة معدلات النفقات العامة، اذ بلغ أعلى معدل نمو سنوي عام 2008 بـ (71.15٪)، وهنا لم تلتزم السياسة المالية بالشروط الدولية، وهي خضوع السياسة المالية إلى شروط صندوق النقد الدولي في ضوء الترتيبات المساندة SBA* في الشهر العاشر من عام 2005، ووثيقة العهد الدولي بعد عام 2005، وما تفرضه من توازنات مالية تقشفية. وهذا كان أحد أسباب زيادة معدلات التضخم خلال هذه المدة، اذ بلغ متوسطه بـ 33.4٪، فضلا عن تبديل العملة الوطنية، والاخفاق في إعادة اعمار وتأهيل المؤسسات الإنتاجية والبنى التحتية، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، كل هذا أدى الى زيادة معدلات التضخم.

فضلا عن تدهور الوضع الأمني بسبب الطائفية خلال هذه المدة وتداعياتها من تهجير وزيادة معدلات البطالة اذ سجل متوسط هذه المدة معدل قدره 17.1٪، كما إشارة نتائج المسح الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أن 25٪ من العراقيّين هم تحت خط الفقر، مع تدني كل من متوسط المدة لمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التعليم اذ بلغا 1.23٪ و0.75٪ على التوالي. وهذا بسبب سياسات سلطة الاحتلال بعد عام2003 التي كان لها دور أساس في تدهور الوضع الأمني وزيادة العنف والجريمة [18]، ويتضح ذلك في الشكل (1).

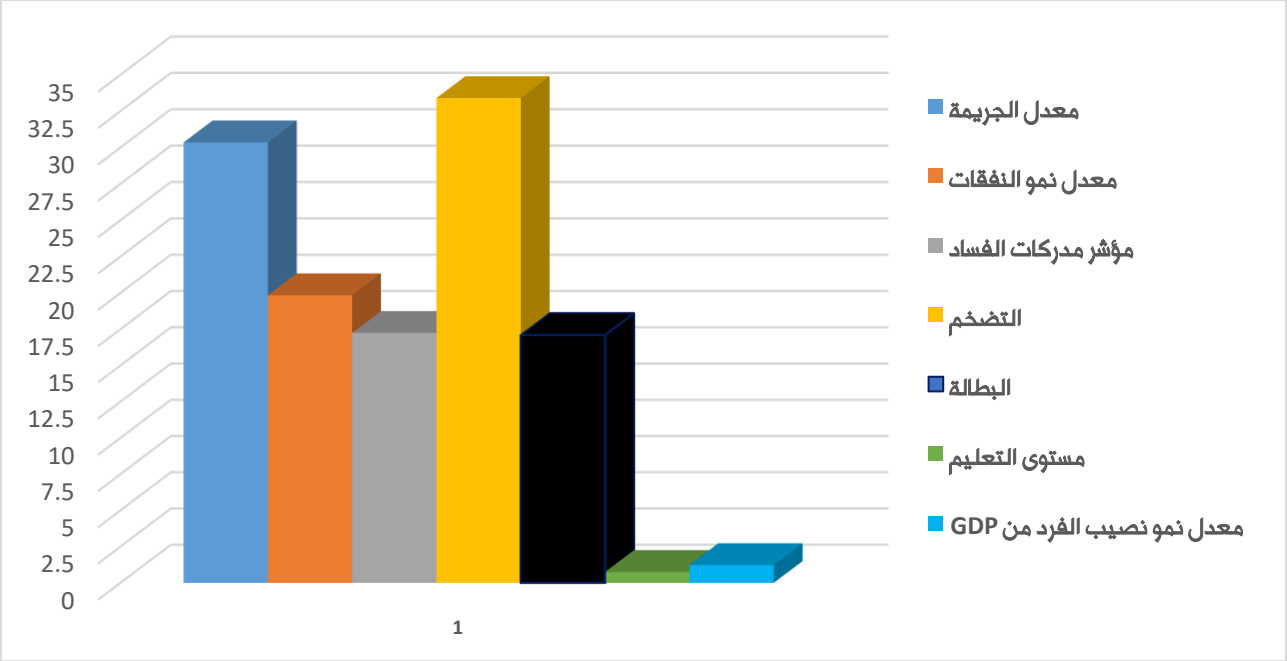

الشكل (1) المدة الأولى (2005-2008) المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2)

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

وعليه يتضح في هذه المدة ارتفاع كل من معدلات الجريمة، والنفقات العامة، والتضخم، وتصدر العراق مرتبات متدنية في المؤشر العالمي لمدركات الفساد.

- **المدة الثانية (2009-2012) مدة التحسن بالوضع الأمني، وزيادة أسعار النفط عالميا.**

يتضح من الجدول (1)، والشكل (2)، ان هذه المدة شهدت تحسن في مؤشر مدركات الفساد، ولكن كان متوسط المدة لهذا المؤشر بـ 16.5، وهو اقل من المدة السابقة أي اكثر فسادا، وهذا ما يعكسه معدل الجريم اذ بلغ متوسط المدة لهذا المعدل بـ 68.40٪، وشهدت المدة أعلى معدل نمو سنوي للنفقات بلغ 33.5٪ عام 2012، كما بلغ متوسط المدة لمعدل نمو النفقات العامة بـ 13.65٪ ، وهذا ما وعد به المهتمون في مجال النفط، والطاقة بان هذه المدة مدة ذهبية بالنسبة للأسواق النفطية العالمية من حيث الطلب والسعر لهذا المورد، ويتطلب من الحكومات أن تستثمرها بكفاءة عالية. لكن بسبب الفساد المالي والاداري لم تستثمر هذه الأموال بكفاءة، مع انخفاض معدل التضخم اذ بلغ متوسط المدة لهذا المعدل بـ 5.63٪ وهذا الانخفاض بسبب انخفاض التضخم في مجموعتي المواد (الغذائية والإيجار)، وهذا ما جاء في نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعام 2016 [19].

كما شهدت المدة ارتفاع متوسط كل من معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التعليم اذ بلغا 4.87٪ و8.43٪ على التوالي، مع انخفاض متوسط معدل البطالة اذ بلغ 12.25٪، وهذا بسبب تعين أعداد كبيرة في مؤسسات الجيش والشرطة.

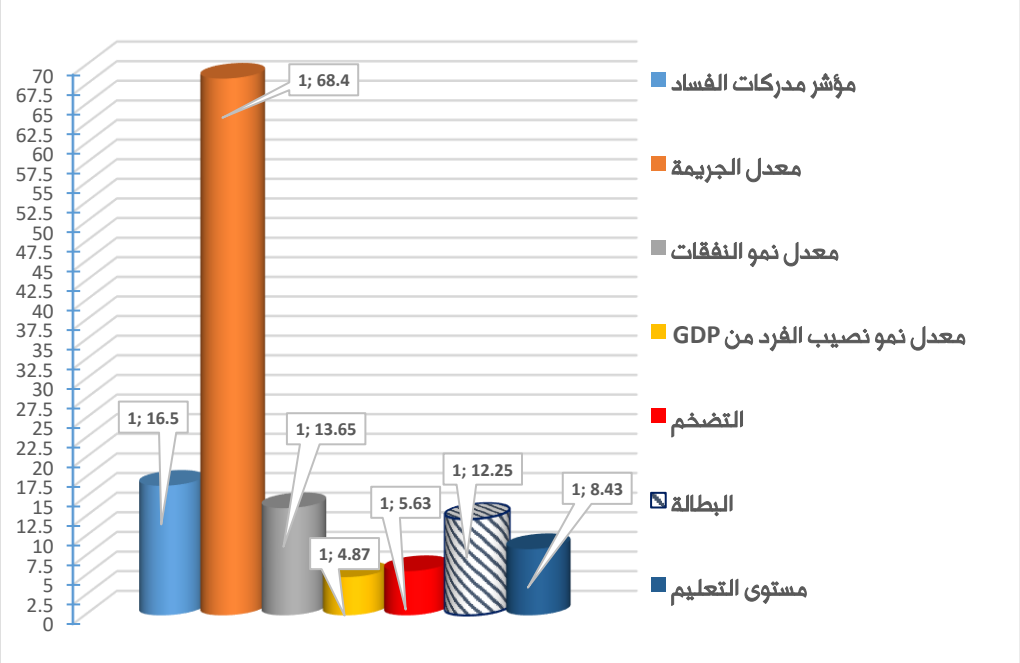

الشكل (2) *المدة الثانية (2009-2012). المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)*

- **المدة الثالثة (2013-2015) مدة الصدمة المزدوجة (داعش، وانخفاض أسعار النفط).**

يتضح من الجدول (1)، والشكل (3)، ان هذه المدة شهدت هذه المدة الصدمة المزدوجة، وهي:

1) الأولى انخفاض أسعار النفط عالميا.
2) الثاني العدوانَّ على البلاد من التنظيمات الإرهابية.

وعليه انخفضت الإيرادات العامة بنحوٍ كبير، مع زيادة الإنفاق العام، وذلك لمواجهة كلف الحرب على الإرهاب، فضلا عن زيادة الإنفاق الاجتماعي والمتمثل بالإنفاق على النازحين. لكن رغم ذلك تم تقليص وبشكل كبير حجم النفقات العامة إذ بلغ متوسط المدة لها بـ -10.76٪ وهو اقل معدل بين المدد، وهذا أدى الى انخفاض متوسط معدل التضخم لهذه المدة اذ بلغ 1.3٪، فضلا عن انخفاض التضخم في مجموعة المواد الغذائية اذ بلغ (-2.4٪) عام 2015

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

[20]، مع تدني كل من متوسط المدة لمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التعليم اذ بلغا 1.29٪ و -1.9٪ على التوالي. اما معدل البطالة لهذه المدة متذبذب بسبب تداعيات الصدمة المزدوجة التي تسببت في شلل الحياة الاقتصادية، والاجتماعية في المناطق التي تم الاستيلاء عليها من زمر التنظيمات الإرهابية، وتهجير سكانها [21].

اما مؤشر مدركات الفساد ومعدل الجريمة البالغ 16 و66.08 على التوالي بقي؛ محافظ على المستوى نفسه مقارنة بالمدة السابقة، رغم التوتر الأمني الكبير خلال هذه المُدة

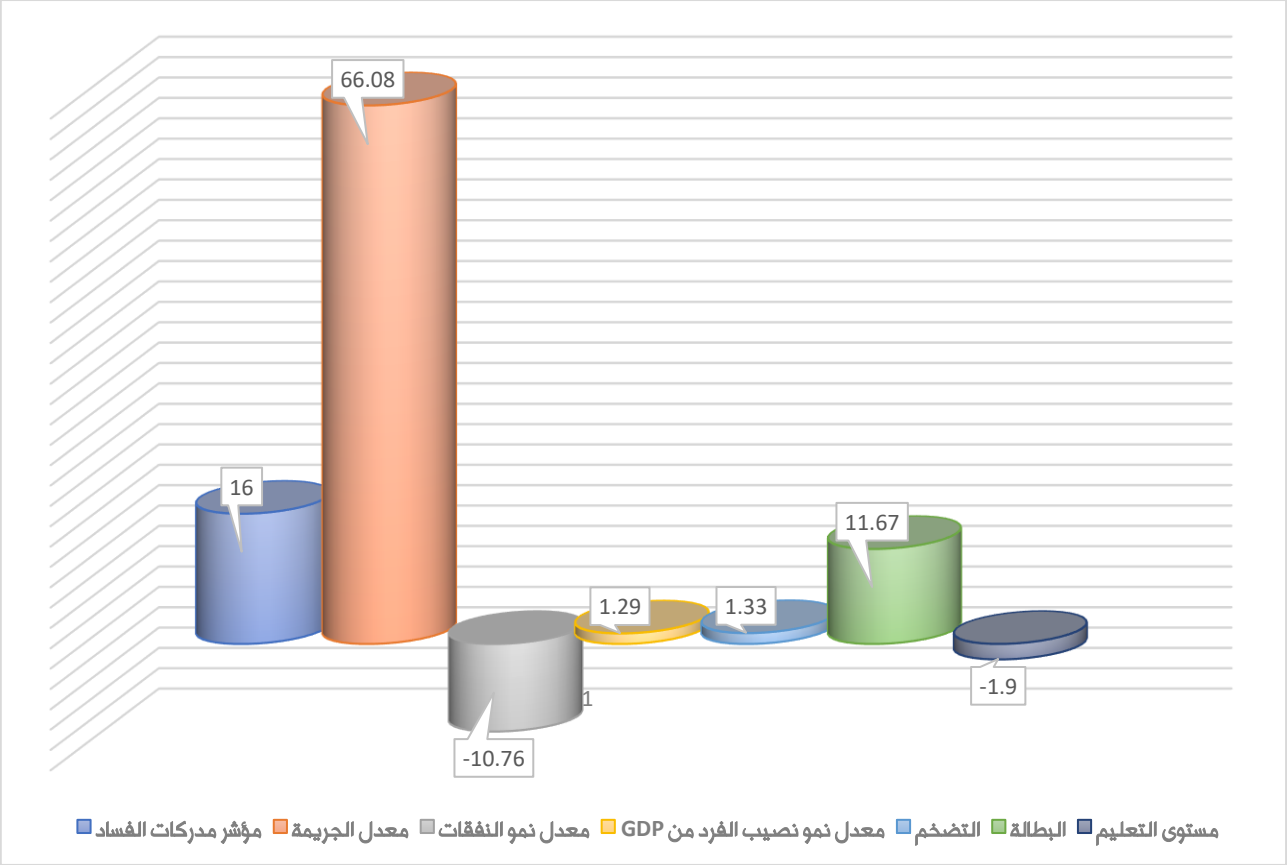

الشكل (3) المدة الثالثة (2013-2015). المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2)

- **المدة الرابعة (2016-2019) مدة ما بعد داعش، وجائحة كورونا.**

يتضح من الجدول (1)، والشكل (4)، ان هذه المدة شهدت هذه المدة تحسن في مؤشر مدركات الفساد العالمي اذ بلغ متوسط المدة له بـ 18.25، ولكن سجل متوسط معدل الجريمة ارتفاعاً بلغ 75.78٪ وهذا يشير الى زيادة معدلات الجريمة المالية مع زيادة معدل نمو النفقات العامة اذ بلغ 56.29٪ عام 2019، مع زيادة متوسط كل من معدلات البطالة، ومستوى التعليم، ومتوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج، 13.05٪، 11.6٪، 2.39٪، على التوالي [22]. فضلا عن انخفاض متوسط معدل التضخم خلال هذه المدة اذ بلغ وذلك بسبب انخفاض التضخم في مجموعة المواد الغذائية اذ بلغ (-22.%) عام 2016 (22) من جهة، ومن جهة أخرى نافذة بيع العملة في البنك المركزي التي تشوبها شبهات فساد كثيرة، كما شهدت مدن العراق عام 2019 مظاهرات (التشرينية) ضد الفساد والمفسدين، فضلا عن الازمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا [23] .

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

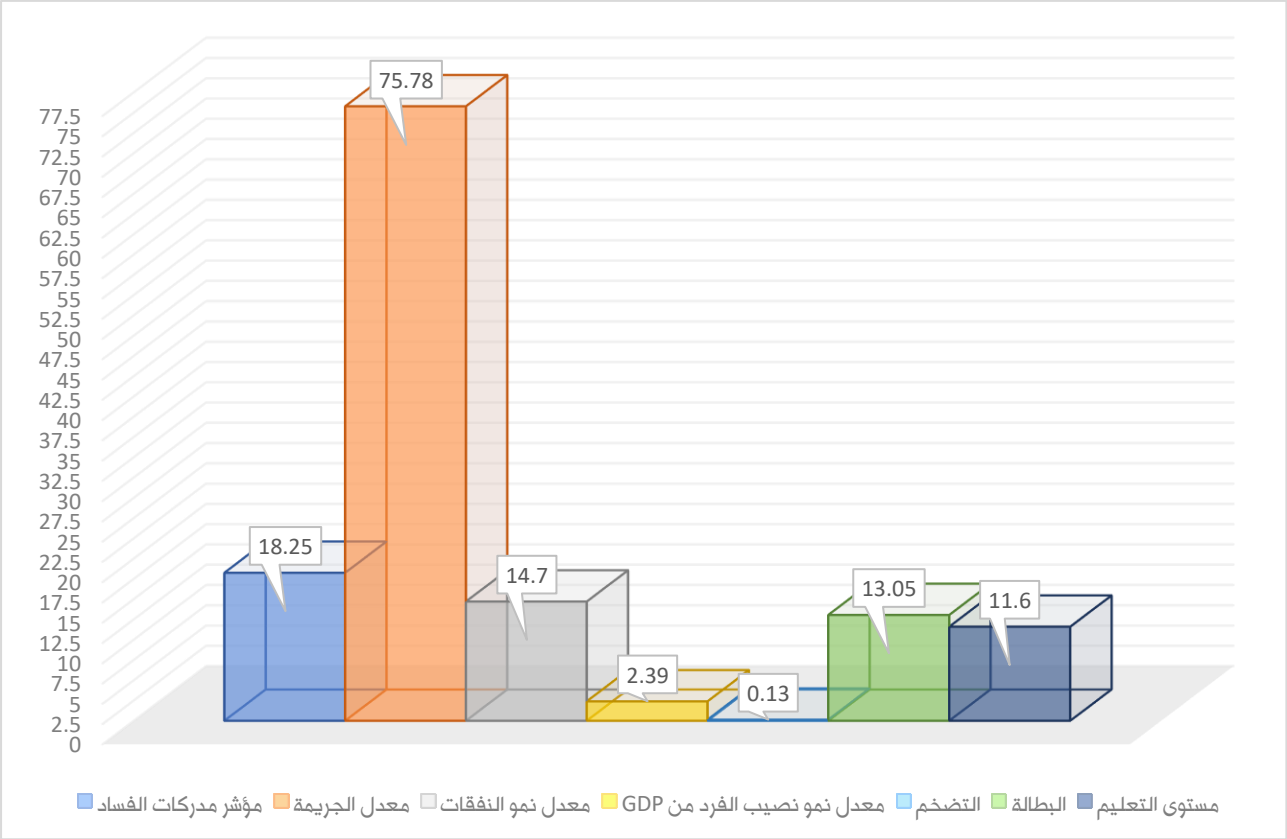

الشكل (4) *المدة الرابعة (2016-2019). المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)*

متوسط قيم متغيرات البحث خلال المُدة (2005-2019):

يتضح من الجدول (3)، والشكل (5)، ان متوسط قيم متغيرات البحث خلال مدته (2005-2019)؛ شهدت الاتي:

1) بلغ متوسط مؤشر مدركات الفساد تقريبا (17 من 100)، وهذا يدل على ان مدة البحث شهدت ارتفاعاً عالياً جداً عالي في الجريمة المالية، والإدارية على حد سواء.
2) بلغ متوسط معدل الجرائم لكل (100000) نسمة من سكان العراق تقريبا (60٪) وهذه النسبة تؤيد قيمة المؤشر السابق، بزيادة الجريمة المالية والفساد المالي.
3) بلغ متوسط معدل نمو النفقات تقريبا (9٪).
4) بلغ متوسط معدل النمو السنوية لنصيب الفرد من GDP الحقيقي تقريبا (2.5٪)، ان سوء توزيع هذه الحصة بسبب الفساد المستشري الذي وصل مراتب عالية كما مؤشر في كل من مؤشر مدركات الفساد، ومعدل الجرائم انفا الذكر، وهذا أدى إلى تدني مستويات المعيشة وتراجع الطبقة الوسطى، وتفاقم فقر الطبقة الفقيرة إلى حد الحرمان والفاقة.
5) بلغ متوسط معدل التضخم تقريبا (10٪). وهو معدل عالي يؤشر عدم توازن قوى الطلب والعرض داخل الاقتصاد العراقي، رغم قيام البنك المركزي بعمليات بيع العملة (السوق المفتوحة) لتثبيت سعر صرف الدينار (بضخ المزيد من الدولارات للحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار العراقي)، واستعماله بوصفه مثبتاً اسمياً لمواجهة التضخم، لكن بسبب الفساد المالي والإداري لم يحقق مبتغاه.
6) بلغ متوسط معدل البطالة تقريبا (14٪)، وهو معدل عالي يؤشر عدم توافر رؤية رسمية في الموازنة العامة العراقية لإنهاء مشكلة البطالة، وعدم مصداقية الحكومة في امتصاص البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة.
7) بلغ متوسط معدل مستوى التعليم تقريبا (5٪). وهو معدل منخفض لا يلبي الطموح.

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

الجدول (3) متوسط قيم متغيرات البحث للمدة (2005-2019). المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2).

متوسط المدة (2005-2019)	مؤشر مدركات الفساد	معدل الجرائم لكل (100000) نسمة من السكان	معدل نمو النفقات السنوي ٪	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP الحقيقي	معدل التضخم 100=2012	معدل البطالة	مستوى التعليم
	17.07	60.15	9.36	2.45	10.13	13.52	4.72

علما ان كل من معدل النمو السنوية لنصيب الفرد من GDP الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومستوى التعليم؛ تعكس حال التنمية المستدامة في العراق، اذ تظهر تدنيها على نحو لا ينسجم مع زيادة متوسط معدل نمو النفقات الذي بلغ تقريبا (9٪) خلال مدة البحث، وهذا يظهر تأثيرات معدلات الجريمة العالية خلال مدة البحث، وهذا يتضح في الشكل (5) ادناه.

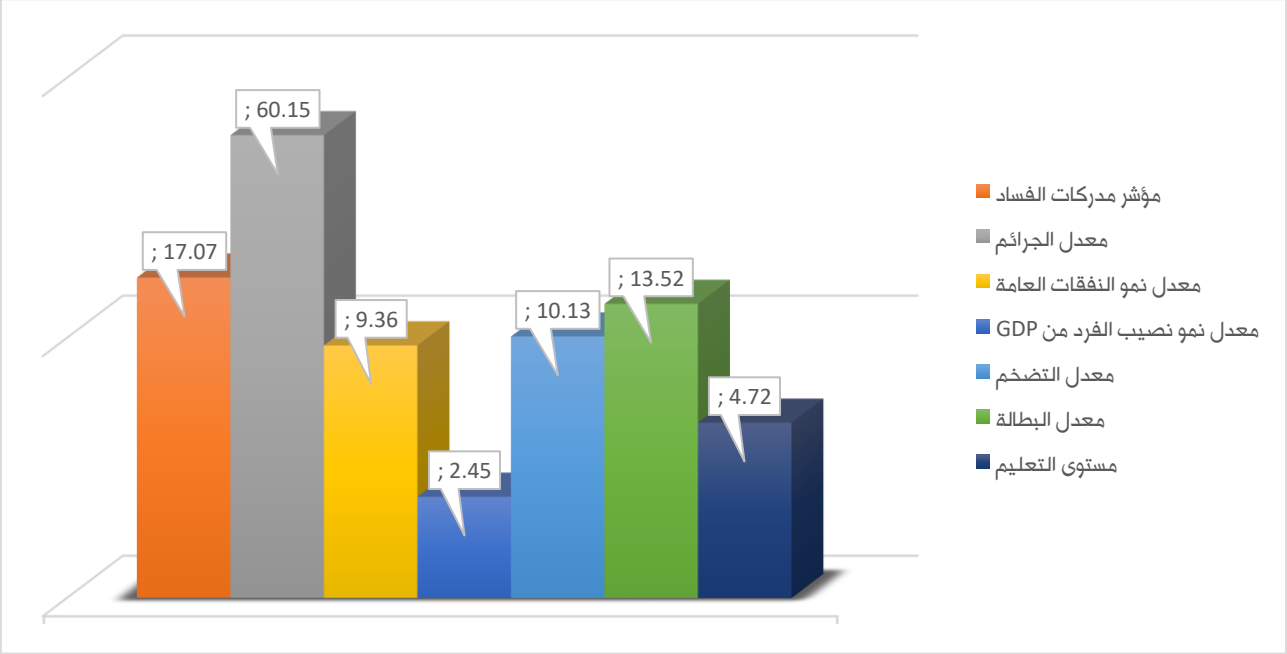

الشكل (5) متوسط قيم متغيرات البحث للمدة (2005-2019). المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (3).

رابعًا / الاستنتاجات:

1) تناول البحث ان الجرائم الاقتصادية والمالية سببت تراجعا في اهداف التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة. اذ ان هذه الجرائم ساهمت في انحراف الاموال بعيدا عن الاستثمار في البنى الارتكازية الضرورية لتحقيق اهداف المستدامة.
2) ان اضرار الجرائم الاقتصادية والمالية قد اخذت بالتزايد في كل دول العالم ولكن الدول النامية عانت أكثر مما عانت في الدول المتقدمة.
3) ان دول العالم تختلف بحجم الجرائم الاقتصادية والمالية وتختلف الدول في تأثيرات هذه الجرائم.
4) لا زالت معظم الدراسات حول الجرائم الاقتصادية والمالية تعاني من نواقص في توفير البيانات المهمة والضرورية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة.
5) من أبرز مقررات الجرائم الاقتصادية والمالية عنصر الفقر والبطالة والتعليم وتوزيع فرص التعليم أكثر اهمية.
6) من النتائج التي افرزتها عملية تصاعد هذه الجرائم الاقتصادية والمالية توليد حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني والمجتمع.

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 5, No:2 2022

خامساً / التوصيات

1) أن المؤسسات المالية ينبغي لها أن تأخذ الانحياز مسؤولياتها في مراقبة العاملين فيها ومحاولة شخصيتهم ضد الجرائم الاقتصادية والمالية وعليها كتابة التقارير عن المشكوك فيهم في جرائم غسل الأموال ومن ضمنها جرائم الاختلاس

2) على المصارف أن تزيد من الاهتمام بأموالها وبالودائع وأن تهتم في ايجاد الوسائل او الادوات القانونية والشرعية من أجل تقليل الأخطاء المالية وعلى المؤسسات المصرفية والمالية أن تتشدد في اجراءاتها في مواجهة الجرائم الاقتصادية والمالية وتضع عقوبات في غاية الشدة على مرتكبي الجرائم الاقتصادية والمالية.

3) الاهتمام بالثقافة والتعليم من قبل الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص لان هذا هو الطريق السليم في محاربة الجريمة الاقتصادية والمالية في البلد. وعلى كل المؤسسات ان تعمل على حفز العاملين لديها على الاستقامة والإخلاص والوفاء لمؤسستهم وعلى تلك المؤسسات انها مؤسسات شريفة وأخلاقية في تعاملاتها في الاعمال فيما يخص الزبائن والعاملين لديها وان تتمتع اجراءاتها لصفة الانضباط والعدالة في تنفيذ اية عقوبة او اجراءات.

4) يجب ان يزداد الاهتمام بالتعليم وذلك لان التعليم يمكن يؤثر في تقليل حجم الجرائم الاقتصادية والمالية وذلك عبر تأثيره في الافراد الذين يدخلون في سوق العمل في المجتمع ويجعل من السهولة الدخول في سوق العمل من قبل من حصلوا على المستويات الاعلى في التعليم.

5) ان محاربة الجرائم الاقتصادية والمالية تتطلب ان يقف المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية موقفا فعالا في مواجهة تلك الجرائم الخطيرة التي تشكل تهديدات وتحديات كبيرة ومهمة جدا مما يتطلب من المجتمع الدولي ان يكون حاسما في مواجهة تلك الجرائم عبر كل الوسائل لان تلك الجرائم ذات بعد كوني وعالمي سواء في الاسباب او في المواجهة والمعالجة.

6) ان محاربة ومواجهة هذه الجرائم الاقتصادية والمالية اصبحت من الامور الملحة جدا لان تلك الجرائم تقف حائلا دون تحقيق وانجاز اهداف التنمية المستدامة في الدول النامية. وهذا يتطلب الوقوف الحازم من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة ووضع الاستراتيجيات لتلك المواجهة.

REFERENCES

[1] Daniele, V., & Marani, U. (2011). Organized crime, the quality of local institutions and FDI in Italy: A panel data analysis. *European Journal of Political Economy*, *27*(1), 132–142. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2010.04.003

[2] Ashby, N. J., & Ramos, M. A. (2013). Foreign direct investment and industry response to organized crime: The Mexican case. *European Journal of Political Economy*, *30*, 80–91. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2013.01.006

[3] Barone, G., & Narciso, G. (2015). Organized crime and business subsidies: Where does the money go? *Journal of Urban Economics*, *86*, 98–110. https://doi.org/10.1016/j.jue.2015.01.002

[4] Soares, R. R. (2015). Welfare costs of crime and common violence. *Journal of Economic Studies*, *42*(1), 117–137. https://doi.org/10.1108/JES-05-2012-0062

[5] Halicioglu, F. (2012). Temporal causality and the dynamics of crime in Turkey. *International Journal of Social Economics*, *39*(9), 704–720. https://doi.org/10.1108/03068291211245727

[6] Carboni, O. A., & Detotto, C. (2016). The economic consequences of crime in Italy. *Journal of Economic Studies*, *43*(1), 122–140. https://doi.org/10.1108/JES-07-2014-0121

Nussaif, M. G., & AL Quraishi, M. S. (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, *5*(2), 88–102. https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4

[7] Šileika, A., & Bekeryte, J. (2013). Theoretical issues of relationship between unemployment, poverty and crime in sustainable development. *Journal of Security and Sustainability Issues*, *2*(3), 59–70. https://doi.org/10.9770/jssi.2013.2.3(5)

[8] Webb, P. (2005). The united nations convention against corruption. *Journal of International Economic Law*, *8*(1), 191–229. https://doi.org/10.1093/jielaw/jgi009

[9] IMF. (2021). Stand-By Arrangement (SBA). Retrieved from https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/33/Stand-By-Arrangement

[10] Daniel Simeon, E. (2018). Fighting Economic and Financial Crimes in Nigeria Using Forensic Accounting: The Moderating Effect of Technology. *International Journal of Economics and Financial Research ISSN*, *4*(7), 235–241.

[11] Weinberger, R., & Sweet, M. N. (2012). Integrating walkability into planning practice. *Transportation Research Record*, *2322*, 20–30. https://doi.org/10.3141/2322-03

[12] Shabbir, G., & Anwar, M. (2007). Determinants of corruption in developing countries. In *Pakistan Development Review* (Vol. 46). Pakistan Institute of Development Economics. https://doi.org/10.30541/v46i4iipp.751-764

[13] The economics of race in the United States. (2015). *Choice Reviews Online*, *53*(03), 53-1386-53–1386. https://doi.org/10.5860/choice.192683

[14] Becker, G. S. (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. *Journal of Political Economy*, *76*(2), 169–217. https://doi.org/10.1086/259394

[15] Central Statistical Organization / Index Numbers Departmen. (2022). Retrieved 14 September 2022, from http://www.cosit.gov.iq/documents/EN/indices/CPI/2017/CPI%20%20for%20Apr%202017

[16] Lochner, L. (2020). Education and crime. In *The Economics of Education: A Comprehensive Overview* (pp. 109–117). Elsevier. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-815391-8.00009-4

[17] Gottschalk, P. (2010). Theories of financial crime. *Journal of Financial Crime*, *17*(2), 210–222. https://doi.org/10.1108/13590791011033908

[18] Iraqi Ministry of Planning. (2022). Consumer Price Index December 2017, p. 17- CSO - Central Statistics Office. Retrieved 14 September 2022, from https://www.cso.ie/en/releasesandpublications/er/cpi/consumerpriceindexdecember2017/

[19] Iraqi Ministry of Planning. (2022). Consumer Price Index December 2017, p. 18- CSO - Central Statistics Office. Retrieved 14 September 2022, from https://www.cso.ie/en/releasesandpublications/er/cpi/consumerpriceindexdecember2017/

[20] Republic Of Iraq Ministry Of Planning, Central Statistical Organization, Unemployment rate. (2022). Retrieved 14 September 2022, from https://mop.gov.iq/en/

[21] Ministry of Planning / Central Statistics Organization / Education level - average number of students / Statistics of secondary education in Iraq for the academic year 2019/2020 / Central Statistics Organization / Iraq / Table (1) / p. 5

[22] Ministry of Planning / Central Statistical Organization / Index Numbers Section, Consumer Price Index Numbers 2017, Baghdad, 2018, p. 17.

[23] Ministry of Planning / Central Statistics Agency / Statistics of secondary education in Iraq for the year 2017/2018 ---- Table (1) / p. 7.